كيري وظريف ... (تتمة ص1)

من جهته، شدد الأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله عبر الشاشة مساء أمس من مجمع سيد الشهداء في الرويس خلال إحياء عاشوراء، على «أن الحزب يقاتل في سورية لأنه لو ترك القتال هناك لكان فعل زعيم تنظيم «داعش» المدعو «أبو بكر البغدادي» في لبنان كما يفعله التنظيم الإرهابي من مجازر بعشيرة «البونمر» بالعراق.

مقترحات «النصرة» ليست سوى ابتزاز

في غضون ذلك، لا تزال قضية العسكريين المخطوفين رهن المفاوضات بين الموفد القطري والخاطفين في جرود عرسال والقلمون، إلا أن «جبهة النصرة» تحدثت عن تطور إيجابي في هذه القضية. فقد نشرت الجبهة بياناً تحت عنوان «فكّوا العاني» (الطليق، الحر)، أشارت فيه إلى أنه تم تسليم الموفد القطري ثلاثة مقترحات في شأن تبادل العسكريين المخطوفين بموقوفين في السجون اللبنانية والسورية. وأوضحت أن الموفد القطري أحمد الخطيب دخل إلى عرسال ومعه مساعدات للنازحين السوريين، معتبرة ذلك «خطوة أولى في تقدم المفاوضات». وأضافت أن الخطيب انتقل إلى جرود عرسال الخميس والتقى مع اللجنة المكلفة من قبل «النصرة» وتم عرض 3 مقترحات في شأن تبادل العسكريين المخطوفين بموقوفين في السجون اللبنانية والسورية. ولفتت إلى أن الموفد القطري غادر إلى الجهة اللبنانية المكلفة متابعة الملف وأبلغها بمجريات المقابلة مع الهيئة ثم عاد يوم السبت وأبدى شبه موافقة مبدئية على إطلاق سراح الأسرى من سجون النظام اللبناني وإطلاق سراح الأخوات من سجون النظام السوري وتم تسليمه لائحة بأسماء بعضهم».

وأشارت «النصرة» إلى «أن المقترحات الثلاثة هي:

1 – إطلاق سراح 10 إخوة من سجون النظام اللبناني مقابل كل محتجز (من العسكريين).

2 – إطلاق سراح 7 إخوة من سجون النظام اللبناني مع 30 أختاً من سجون النظام السوري مقابل كل محتجز».

3 – إطلاق سراح 5 إخوة من سجون النظام اللبناني مع 50 أختاً من سجون النظام السوري مقابل كل محتجز».

وفيما ينتظر رد الحكومة على هذه المطالب، أعلن وزير العمل سجعان قزي لـ«البناء» رفضه المقايضة بالمطلق، مشيراً إلى أن هذه الاقتراحات تظهر عدم جدية الشروط، وأن ما تقوم به «جبهة النصرة» لا يتعدى الابتزاز». وإذ أشار إلى أن الهم الأساسي يتركز على اعتقال شادي مولوي وأسامة منصور، سأل قزي: «كيف نقبل في المقابل، بالإفراج عن إرهابيين».

«هيئة علماء» تلغي مؤتمرها الصحافي

من ناحية أخرى، وفيما أعلن وفد «هيئة علماء المسلمين» بعد لقائه أهالي العسكريين المخطوفين في ساحة رياض الصلح، أنه في حال رغب الأهالي بإكمال دور الهيئة بالتفاوض مع الجهة الخاطفة، فإنها تطلب تكليفاً رسمياً من الحكومة لتأمين الحماية الكافية للعلماء الذين يتفاوضون، علمت «البناء» أن «الهيئة» ألغت مؤتمرها الصحافي الذي كان مقرراً عقده في طرابلس اليوم، بضغط من بعض المشايخ داخل الهيئة، لما كان المؤتمر سيتضمنه من استهداف للجيش.

ترجيح تصويت «القوات» بـ«نعم» للتمديد

نيابياً، لم يطرأ أي جديد على المواقف النهائية للكتل المسيحية في شأن التمديد للمجلس النيابي، باستثناء ترجيح تصويت نواب «القوات اللبنانية» لمصلحة التمديد. وبانتظار حسم «القوات» موقفها النهائي، خلال الساعات القليلة، يبقى الوضع مفتوحاً على كل الاحتمالات على رغم أن الجلسة مؤمن نصابها عددياً وبالتالي فإنها ستنعقد بعد غد الأربعاء في موعدها.

ونقل زوار رئيس المجلس النيابي نبيه بري عنه أن «هناك 48 ساعة لبلورة الصورة في ضوء المواقف النهائية للكتل المسيحية الأساسية أي التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية وحزب الكتائب».

ولمس الزوار من بري استياءه من بعض المواقف والمزايدات في هذا الشأن ولا سيما في الصف المسيحي، مشدداً مرة أخرى، على «أن التصويت عددياً لمصلحة التمديد مؤمن لكنه يركز على التصويت الميثاقي، خصوصاً المسيحي». وأعرب عن «انزعاجه من حفلة المزايدات التي تجرى داخل هذا الصف ومن بعض المواقف التي تحاول أن توحي أنه هو الذي يسعى إلى التمديد»، مشيراً إلى أن «الرأي العام يعرف الحقيقة وأنه لا يقف عند مثل هذه المواقف والإيحاءات بل يضع نصب عينيه مصلحة البلد خصوصاً بعد إعلان رئيس تيار المستقبل سعد الحريري مقاطعة الانتخابات ما لم يتم انتخاب رئيس الجمهورية».

وفي حين كرر حزب الكتائب رفضه التمديد، أكدت مصادره لـ«البناء» أن الموقف من حضور جلسة التمديد أو عدمه سيحدد في اجتماع مكتبه السياسي يوم غد الثلاثاء، أكد رئيس كتلة نواب زحلة النائب طوني أبو خاطر لـ«البناء» أن «حضور حزب القوات الجلسة محسوم»، مشيراً إلى «أن الموقف من التمديد سيحدد في الساعات القليلة المقبلة»، مرجحاً التصويت لمصلحة التمديد الذي يعتبر مقارنة بالفراغ أبغض الحلال».

وأكدت مصادر نيابية في «التيار الوطني الحر» لـ«البناء» أن حضور نوابه «الجلسة سيحسم في اجتماع «تكتل التغيير والإصلاح» عصر غد»، لافتة إلى «أن اتجاه التيار إلى حضور الجلسة والتصويت بضد». واعتبرت المصادر على «أن الميثاقية لا تعتمد في نتائج التصويت على اقتراحات أو مشاريع القوانين، إنما في حضور الجلسات، وإلا يتحول المجلس إلى مجموعة طائفية».

جعجع يكرر دعوة عون إلى التفاهم

من جهة أخرى، استبعد رئيس حزب «القوات» سمير جعجع حصول الانتخابات الرئاسية قريباً، ورأى في مقابلة مع «رويترز» أن موضوع الرئاسة اللبنانية قد يكون موضوعاً على طاولة البحث في مقايضات ومساومات على مستوى الشرق الأوسط ككل».

ودعا جعجع رئيس «تكتل التغيير والإصلاح» النائب ميشال عون من جديد «للتفاهم نحن وإياه على مرشح ثالث لرئاسة الجمهورية لأنه بصراحة لا هو مقتنع بي ولا أنا مقتنع به».

وإذ لفت إلى أنه لن تكون هناك مشكلة في اختيار المرشح الثالث، شدد على رفضه تعديل الدستور في مناسبة كل انتخابات رئاسية في إشارة إلى إمكانية ترشح قائد الجيش العماد جان قهوجي أو حاكم مصرف لبنان رياض سلامة.

عاشوراء مقاومة ... (تتمة ص1)

لاستثارة الحق ونصرة المظلوم وحفظ الأنفس وتحقيق العدالة والسلام والسعادة لبني البشر.

وفي لحظتنا الراهنة تبدو المقاومة شديدة الالتصاق بالحسين وثورته ومبادئه لجهة ردع الشر ونصرة الحق وإصلاح المجتمع. وكما تعرض الإمام الحسين لحملة تشويه لإجهاض رسالته وأهدافه تتعرض المقاومة الحسينية المنطلق والتوجهات لحملة تشويه لئلا يكون للحق وجود وللإنسان كرامة. ففي نشاطاتها، لم تكن المقاومة في يوم من الأيام في معرض تهديد الكيان اللبناني أو تقسيمه أو السيطرة عليه بل كانت جهود المقاومين كلها في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار والوحدة بين اللبنانيين جميعاً. ومواجهة المقاومة للإرهاب جاء في إطار حماية الإنسان والمواطن اللبناني في وقت تخلت قوى أساسية وجماعات عن مسؤولياتها الوطنية والأخلاقية والتاريخية.

وهكذا فإن المقاومة لعبت دوراً أساسياً إلى جانب الجيش اللبناني في صد العدوان التكفيري الذي كان يخطط لاجتياح مناطق واسعة في الشمال وضرب الأمن. ولقد أسفرت العمليات الاستباقية للجيش إلى إفشال مخططات كانت تستهدف نقل المعركة من طرابلس إلى صيدا. ومن خلال استهداف مجمع السيدة الزهراء (ع) الصرح الوحدوي الوطني المقاوم كان يراد تأجيج النار المذهبية ولكن مكرهم باء بالفشل.

إنّ قيادة الجيش التي اعترضت هذا المخطط قبل تنفيذه واستطاعت كشف المجموعة التي كانت تسعى لإشغال الجيش وإشعال الفتنة من بوابة الجنوب اللبناني دفعت الكثير من المخاطر التي بلا ريب كانت ستثير أعمالاً عنفية لا حد لتداعياتها. ولكن بعد الذي جرى من ملاحقات وتفكيك للمجموعات المسلحة نرى بأم العين كيف يتصدع الإرهاب بفضل الجهود المتواصلة التي يقوم بها الجيش. إنّ الإرهاب الذي يقوم على التعصب والكراهية ونشر الرعب والذعر في صفوف الناس مآله الفشل في لبنان طالما أنّ هناك جيشاً وطنياً ومقاومة صادقة.

العلامة الشيخ عفيف النابلسي

عزل غزة ... (تتمة ص1)

المتداخلة إلى جزءين، وإقامة خندق مائي وراءه للحؤول دون حفر أنفاق تربط القطاع بسيناء، ناهيك عن تدمير ما تبقّى من الأنفاق التي بوشر بإزالتها في بداية عهد محمد مرسي، والتشدد في إغلاق البحر لإحكام الطوق على القطاع من جميع الجهات.

رافقت هذه التدابير القاسية حملة إعلامية مركّزة على المقاومة الفلسطينية في غزة عموماً وحركة «حماس» خصوصاً. القائمون بالحملة ينتمون إلى نظام السيسي كما إلى أوساط مبارك. غايتهم تأجيج اتهام «حماس» بأنها حركة «إخوانية» وأنها تدعم الإخوان المسلمين على جميع المستويات وبالتالي توفّر السلاح والعتاد للتنظيمات الإرهابية التي تعتدي على الجيش المصري في سيناء، كما على المنشآت الاقتصادية الحيوية ومنها خط الغاز المصري الذي (كان) يموّن «إسرائيل» والأردن.

صحيح أن تدمير الأنفاق وإقفال المعابر وإغلاق البحر في وجه الفلسطينيين في قطاع غزة ليس نهاية العالم، وأنه في مقدور تنظيمات المقاومة التزوّد بالسلاح والعتاد بطرق شتى، لكن ذلك كله يطرح أسئلة ثلاثة مفتاحية:

أولها ما الغاية المتوخاة من هذه التدابير القاسية؟

يعتقد بعض المراقبين والخبراء أن الغاية منها الحجرُ على المقاومة في قطاع غزة وشل حركتها وتنفيس فعاليتها كثمن تُقدمه مصر إلى الغرب الأطلسي و«إسرائيل» لقاء قروض ومنح مالية ومساعدات اقتصادية وفنية تحتاجها مصر في هذه المرحلة وليس من سبيل للحصول عليها إلّا من دول الغرب الأطلسي وحلفائه الإقليميين.

ثانيها، هل التدابير القاسية المتخذة مُجدية فعلاً؟

يتردّد في الأوساط القيادية الفلسطينية أن جدواها محدودة. ذلك أنّ في وسع المقاومة تجاوزها بجملة تدابير «علاجية» ليس أقلها حفر أنفاق أخرى في مناطق بعيدة نسبياً من منطقة رفح ومتصلة بعمق سيناء. وفي وسع المقاومة اعتماد طرائق معقدة في البر والبحر لنقل الأسلحة وبعض التجهيزات الخاصة إلى داخل القطاع. غير أن أفعل وسائل «المعالجة» ما قامت وتقوم به تنظيمات المقاومة وهو تصنيع بعض الصواريخ محلياً وتجميع بعضها الآخر مما يمكن تهريب قطعه الأساسية إلى القطاع.

ثالثها، إلى أين من هنا؟

لعله السؤال الأهم والأخطر. ذلك أن عزل غزة عن مصر تحت الأرض وفوقها، وعزل مصر عن غزة براً وبحراً، يشكّلان نهجاً سياسياً مغايراً يمكن أن يؤدي عاجلاً أو آجلاً إلى اعتزال مصر القضية الفلسطينية. وعندما تعتزل مصر القضية على هذا النحو لا يبقى لها سبيل وبالتالي دور تلعبه على الصعيد الإقليمي. أجل، فلسطين هي المدخل الطبيعي، السياسي والاستراتيجي لتعاطي مصر مع محيطها القومي والإقليمي، وعندما تفقد هذا المدخل أو تعطله يصعب عليها كثيراً تعويضه بأي سبيل أو مدخل آخر.

وسيؤدي انتهاج هذه السياسة الانعزالية إلى ردة فعل سلبية وربما الى اختلالات مؤذية في الداخل المصري بسبب افتقاده إلى أسباب مشروعة. صحيح أن بعض قادة «حماس» ذوو أصول «إخوانية»، لكن الحركة نفسها، قيادة وسياسة وأداء مقاوماً، ليست إخوانية. ولو كانت «حماس» إخوانية لما حظيت بالدعم السياسي واللوجستي الذي سخت به عليها كل من سورية وإيران وحزب الله. حتى بعد الإشكال الذي نجم عن دعم بعض أنصار «حماس» في مخيم اليرموك الفلسطيني لتحركات المعارضين في الشهرين الأول والثاني من تظاهرات ما يُسمّى «الربيع العربي» في درعا ومدن سورية أخرى، فقد أمكنت تسوية الإشكال بدليل عدم توقف حزب الله وإيران عن دعم جميع تنظيمات المقاومة في قطاع غزة الذي تجلّى في ردها الصاروخي المؤثر على «إسرائيل» في حربها الأخيرة على قطاع غزة.

من المفارقات اللافتة أن تظهير سياسة مصر الانعزالية يتزامن مع تصعيد حكومة نتنياهو هجمتها الاستيطانية الضارية على القدس والضفة الغربية، كما اعتداءات مستوطنيها على المسجد الاقصى بقصد احتلاله وتقسيمه. أكثر من ذلك، إذ تشكو مصر من تصعيد التنظيمات الإرهابية الموالية لـ«القاعدة» عملياتها في سيناء ويعلن بعضها بيعته لـ«الدولة الإسلامية – داعش»، يشكو ضابط رفيع في القيادة العسكرية «الإسرائيلية» من قيام سلاح الجو الأميركي بقصف مواقع «داعش» في سورية بدعوى أن من شأنه أن يقوّي نظام الرئيس بشار الأسد، مؤكداً أن سورية وإيران وحزب الله و«حماس» تهدد «إسرائيل» أكثر مما تفعل «داعش».

كل ما تقدّم بيانه يؤكد أن الخطر الأول والحقيقي الذي يواجه مصر ليس «الإخوان» في المقاومة الفلسطينية بل «إسرائيل» العدوانية التوسعية ومن يقف معها ووراءها، وإنّ قضية فلسطين هي قضية المصريين مثلما هي قضية الفلسطينيين، ذلك أنها مدخل مصر وطريقها إلى استعادة دورها القومي والإقليمي.

د. عصام نعمان

من كيان يهودي ... (تتمة ص1)

السكان الأصليين وينكل بهم ويمتاز بالدموية والوحشية تماماً كالنسخة الأصلية، «إسرائيل»، ويقتطع من الجغرافيا من بلاد المنطقة حيّزاً حساساً وخطيراً للتحكم بالثروات والممرات الاستراتيجية، واستكمال المنجز من مهمة تقطيع الأوصال.

مقاومة «إسرائيل» الجديدة تستدعي البدء بتسميتها «إسرائيل الجديدة» لأنها شيء آخر غير التقسيم والتفتيت، وعدم الوقوع في فخ الاشتباه، هذا احتلال استيطاني جديد، لا يشبه قيام دولة في جنوب السودان من السكان الأصليين ولا دولة كردية ولا دولة صحراوية، كله خطير لكن الخطر هنا مثلث، احتلال أجنبي، واستيطان أجنبي بعد تهجير السكان الأصليين، والأقلّ أهمية هو التقسيم.

سنستفيق يوماً على كيان سكانه خمسة ملايين من المستوطنين الآتين من أفغانستان والشيشان وكوسوفو وإندونيسيا والصومال، ومعهم خمسة ملايين من المهاجرين من بلادنا إلى الغرب والعائدين إلى دار الخلافة، ومعهم خمسة ملايين من أبناء البلاد المأخوذين بفكر التطرف أو اللاحقين بسطوة القوة، وستكون «إسرائيل الجديدة» كلما تغوّلت وانحرفت عن مسارها تحت مرمى الحرب الطويلة التي بشرنا بها باراك أوباما، لكن الكيان مصمّم للبقاء، لأن لا قدرة لدى الغرب وحلفائه على بذل الدم، و«إسرائيل» تقاعدت، وأصابها ترف الغرب نفسه، والمقاومة باتت تحتاج لاستنزاف قوتها المتنامية عدواً من الجنس نفسه.

الأهمّ للغرب سيكون إعادة تصدير الفائض الخطر الذي تفرزه الهجرة الوافدة من البلاد الإسلامية إلى الغرب، ليصير ثمة شريان هجرة دائم يزوّده الغرب بأسباب البقاء ليحمي أمنه من عائد الهجرة ونتاج التطرف، ويقاتلها هنا في بلادنا، بخراب عمراننا، وتمزيق نسيجنا، وبثرواتنا، وشبابنا.

نحتاج اليوم في ذكرى وعد بلفور إلى مقاومة تضع على جدول أعمالها استئصال «إسرائيل الجديدة» لا مجرّد إقامة توازن رعب معها، فـ«إسرائيل» المترفة جعلتها المقاومة أوهن من خيط العنكبوت، لكن استئصال «إسرائيل الجديدة» وحده سيفكك النسخة الأصلية «إسرائيل».

الطريق إلى فلسطين من الموصل وعرسال والرقة.

«عراب الفوضى» ... (تتمة ص1)

ولكن بين هذا وذاك... هل بات ليفي في تونس يتحرك بكل حرية؟

وكان عدد من التونسيين في مطار تونس قرطاج الدولي ليرفعوا شعارات معارضة لوصول المفكر الفرنسي برنار هنري ليفي، ما اضطر أمن المطار إلى إخراجه من بوابة خلفية.

وتدفق العشرات من التونسيين إلى مطار قرطاج الدولي في العاصمة تونس يتقدمهم حمة الهمامي رئيس الجبهة الشعبية للاحتجاج على زيارة الفرنسي ليفي.

كما نظم عدد من الناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي حملة ضد زيارة ليفي واصفين إياه بـ«عدو الشعوب العربية». ودعوا إلى محاسبة الجهة التي قامت بدعوته إلى زيارة البلاد.

في غضون ذلك، أعلن عدد من النشطاء نيتهم الاستعانة بمحامين وحقوقيين للمطالبة بفتح تحقيق قضائي حول أسباب زيارة ليفي إلى تونس، معتبرين أنه «يمثل تهديداً أينما يحل جالباً معه الحروب والدمار». ويتهم ليفي بأنه الداعم الخفي لاحتجاجات «الربيع العربي»... ومنفذ «أجندات غربية» للوصول إلى «شرق أوسط».

وكشفت مصادر سياسية أن ليفي جاء إلى تونس بدعوة شخصية من الرئيس الموقت منصف المرزوقي، ويتحمل حزب المؤتمر من أجل الجمهورية مصاريف التذكرة والإقامة، وسيقوم بجولة في نابل وبنزرت وصفاقس. وفي وقت لاحق نفت الرئاسة التونسية أية علاقة لها بزيارة ليفي، ذي الأصول اليهودية، إلى تونس الجمعة الماضي.

وقال أنور الغربي مستشار المرزوقي للعلاقات الدولية إن «من وقف إلى جانب الشعب الفلسطيني ودعّم غزة لا يمكنه أن يضع يده في يد رجل صهيوني دعا إلى تدخل خارجي في سورية».

وتزامنت زيارة ليفي مع إعلان نتائج الانتخابات التشريعية التونسية، والاستعداد للانتخابات الرئاسية في الثلث الأخير من الشهر الجاري.

هموم التنمية ... (تتمة ص1)

والآمن! خصوصاً في ظل العديد من الإخفاقات الكبرى، فمثلاً، ضرب الجفاف المنطقة الشمالية الشرقية في أعوام 2005 وما بعدها، بينما اقتصرت استجابة الحكومة على معالجة غرامات وفوائد القروض الزراعية، والتي اعتراها الفساد والمحسوبيات، مما انعكس فقراً وهجرة على سكان تلك المناطق، أما المشكلة الأساسية في مجال التعليم وعلى رغم مجانيته، فهي عدم تطوير الجامعات بما يتلاءم مع النمو السكاني، ولا الاهتمام بجودة التعليم. وتناسب مخرجاته مع متطلبات سوق العمل، كما شهد الريف مستويات عالية للتسرب من المدرسة، بحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2004.

إن، السبب الرئيس لاستعراض أهم الأخطاء في مسيرة التنمية، أن آثارها الكارثية ما زالت مستمرة حتى الآن، وليس بهدف اللوم وجلد الذات، وهنا نشير إلى أهمها:

1 ـ التوزع غير المتوازن جغرافياً للمشاريع التنموية، مما أدى إلى هجرة الريف إلى المدينة، التي تركزت فيها الجامعات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، بما تؤمنه من فرص العمل والتعليم، بينما واقع الحال الاقتصادي لمعظم الريف، يقتصر على الأنشطة الزراعية البسيطة التي لا تكاد تسدّ رمق أصحابها، ولم يجر توطين الصناعات الزراعية في أماكن إنتاجها، بينما تعيش القرى الحدودية على التهريب منذ زمن طويل.

2 ـ مناطق العشوائيات: الحكومات المتعاقبة، غضت النظر عن بناء العشوائيات وجيوش الفاسدين هنا وهناك، ممن ساهموا بتشييد المنازل غير النظامية، التي تفتقد أسس الحفاظ على البيئة وأبسط معايير السلامة والخدمات، الأمر الذي لا يليق بكرامة الإنسان، وأقل الناس على شرائها تلبية لحاجتهم للسكن بأسعار مقبولة، خصوصاً أنّ استجابة السياسات الحكومية للنمو السكاني كانت دون المستوى المطلوب، ولم تقم بتطوير المناطق السكنية اللائقة، بل ساهمت بتفاقم العشوائيات من خلال حبس المخططات التنظيمية للمناطق في المكاتب والأدراج، الأمر الذي جعل اللجوء إلى المناطق العشوائية شراً لا بد منه.

3 ـ اقتصاد الظل: يسمّى أيضاً القطاع غير المنظم، وهو مجموع المؤسسات الإنتاجية والخدمية وغيرها مما يعمل بعيداً عن القوانين والأنظمة ويشكل حوالي 40 في المئة من الاقتصاد الوطني بحسب تقديرات المنظمات الدولية، والسبب الرئيسي لنشوئه، صعوبة الالتزام بالقوانين وتعقيداتها والتكاليف التي تثقل كاهل من يسعى للتراخيص النظامية، ولعل المساهمة في غياب معايير الجودة والسلامة المطلوبة للمنتجات، والتجاوز على حقوق العمال والمستهلك تعتبر من أهم مساوئ هذا القطاع، إضافة إلى أن مؤسساته تبقى خارج النظام الضريبي، ومنتجاته لا تصل لمستوى المنافسة على المستوى المحلي أو الدولي، ومع ذلك ترك هذا القطاع لينمو ويكبر تحت أنظار السلطات المختلفة.

4 ـ المزايا التنافسية: لم يجر التركيز على نقاط القوة التي تتمتع بها سورية، لعل أولها، الموقع الجغرافي، الذي لم يتم استثماره اقتصادياً من خلال الترانزيت، خصوصاً أنّ المرافئ والطرق البرية لم ترتق للمعايير الدولية، وكان بالإمكان أن تكون المرافئ السورية هي المنافذ الأساسية على المتوسط لكل من العراق وإيران والأردن، إلا أن المشاكل الجمة جعلت الكثير من التجار يلجأون إلى مرافئ أخرى، نقطة قوة أخرى، هي السياحة في سورية حيث يمكن تعظيم مردودها على المستوى الفردي والوطني لو تم استغلالها بالشكل الأمثل، وفي مجال المحاصيل الزراعية، تحتل سورية المرتبة الرابعة عالمياً بإنتاج الزيتون، ومع ذلك بقيت معاصر الزيتون لا تلبي الشروط العالمية للزيت، فكانت تعاد تصفيته وتعبئته في إيطاليا ولبنان، مما يحرم الاقتصاد السوري من القيمة المضافة لهذا المنتج الوطني الاستراتيجي.

إن الأخطاء المذكورة أعلاه، ليست كل شيء، وهناك عثرات أخرى مثل، قانون الاستملاك وتأثيره السلبي على حقوق الملكية الخاصة وما تسبب به من اتساع الفجوة في الثقة بين المواطن والدولة، وكذلك الطرق البسيطة والبدائية في استثمار وإدارة ممتلكات الدولة أو الأصول الوطنية مما فوت على الموازنة العامة أرقام إيرادات خيالية، إضافة إلى التأجيل والتردد في معالجة قضايا القطاع العام تحت شعارات مختلفة ومواضيع غيرها تجعل القائمة تطول.

السؤال الآن: هل اقتصرت الأخطاء الاستراتيجية في الاقتصاد الوطني على الدولة فقط؟ أم أن للقطاع الخاص نصيبه أيضاً... حيث بقي في إطار الشركات العائلية الصغيرة ولم يتطور حتى إلى مستوى الشركات المتوسطة عالمياً، مثلاً: في قطاع البناء والتشييد، سيطر المقاولون الأفراد والورش الصغيرة وغير المنظمة في شكل كبير.

أخيراً لا بد من القول، أن أفضل الطرق ليس بالضرورة أكثرها سهولة. والوصول إلى التنمية المستدامة وضمان مجتمع مستقر ينمو اقتصادياً ويرتقي معرفياً، يستلزم معالجة الأخطاء الكبرى والخروج من الحلقة المفرغة، لتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة والمنشودة.

د. لمياء عاصي

هبة إيران ... (تتمة ص1)

إن قوى الضغط التي تؤثر في القرار اللبناني أعاقت عمل اللجنة الاقتصادية العليا المشتركة بين إيران ولبنان، وأجهضت اتفاقيات وأعاقت تنفيذ مشاريع تخدم مصلحة لبنان في الدرجة الأولى قبل مصلحة إيران، وتجاهلت عروضاً رسمية إيرانية عدة ترتبط مباشرة بقطاع الخدمات الحيوية للمواطن اللبناني كالكهرباء والمياه وبناء السدود وغيرها مثل صيانة طائرات الهليكوبتر وإمداد لبنان بالطاقة الكهربائية التي يحتاجها والتي تسد العجز الحاصل في الطاقة بتسهيلات ميسرة جداً.

لبنان لم يلتزم حتى بمواعيد الاجتماعات السنوية التي حددتها الاتفاقيات بين الطرفين. فاللجنة الاقتصادية المشتركة بقيت منذ عام 2001 ـ على رغم مراجعات الإيرانيين في هذا الشأن ـ وحتى عام 2008 مجمدة من دون أن تجتمع، علماً أن الاتفاقية بين البلدين تشدد على الاجتماع السنوي الدوري للجنة في عاصمة كل من البلدين.

لقد تعامل لبنان باستخفاف وبقليل من المسؤولية التي تتطلبها الاتفاقيات الموقعة مع إيران، بحيث أظهر الجانب اللبناني عدم الجدية في تطبيقها واحترامها خلاف الدول التي ارتبطت بإيران بلجان اقتصادية مشتركة يتم تنفيذها بكل جدية ودقة ومسؤولية.

لقد تقدمت إيران ومنذ سنوات بعروض مغرية عدة من أجل استجرار الكهرباء إلى لبنان. وبعد الاتفاق الذي تم أثناء الاجتماع الذي عقد بين ممثلي لبنان والعراق وسورية وإيران، وافقت إيران على أن تقوم بإدخال الكهرباء إلى شبكة الكهرباء اللبنانية على مرحلتين. وقد تبلغ وزير الخارجية ذلك رسمياً بموجب كتاب رسمي من سفير إيران في بيروت بتاريخ 27/7/2012 والذي أحاله الوزير على الفور إلى المراجع الرسمية العليا المختصة من دون أن يحظى بالرد المطلوب. لم تضع إيران أي شرط بل أبلغت الجانب اللبناني أنها على استعداد لفتح حساب في أي مصرف يحدده لبنان، وأن استيفاء قيمة الكهرباء المستجرة لا يستحق التوقف عنده في ظل الظروف الحالية التي يعيشها لبنان. فالمهم ـ يقول الإيرانيون ـ هو إطلاق عملية استجرار الكهرباء تخفيفاً لمعاناة اللبنانيين في هذا المجال. وعلى رغم كل ذلك فإن لبنان لم يتجاوب كما يجب مع العرض الإيراني لغاية في نفس أصحاب القرار.

إن استهداف الجيش اللبناني في هذه الظروف الصعبة ومحاولات جره إلى حرب استنزاف في هذه الأوقات المصيرية التي تحضر لها القوى الإرهابية التكفيرية في الداخل والخارج، يستدعي منا موقفاً وطنياً شجاعاً من أجل تعزيز قدراته العسكرية الدفاعية والردعية لتتجاوز المساعدات العسكرية المتواضعة التي اعتدنا عليها والتي تقدم إلى لبنان من دون تمكينه من مواجهة الأسلحة المتطورة التي بحوزة قوى العدوان من «إسرائيل» إلى المجموعات الإرهابية.

إن صدقية لبنان اليوم على المحك لجهة قبول الهبة العسكرية الإيرانية. إذ ليس هناك من مبرر لرفضها أو التلكؤ أو المماطلة أو إدخال العرض الإيراني في سوق المزايدات السياسية بين أخذ ورد وفعل ورد الفعل. فمن غير المقبول أن يقبل لبنان الهبات من دول عدة في العالم مع ما يرافق هذه الهبات وقبل أن تصل من الترحيب والتهليل والترويج والمديح، وأن يرفض في الوقت ذاته هبات من دولة صديقة قدمت للبنان الكثير الكثير من الدعم الكامل أثناء تعرض لبنان لاعتداءات «إسرائيل» ولاسيما أثناء عدوان عام 2006، وساهمت في شكل لافت في بناء بناه التحتية بعد العدوان، ووقفت بجانبه في المحافل الدولية تساند قضاياه مساندة كاملة مندون تحفظ.

إن رفض لبنان للهبة الإيرانية، أو التلكؤ أو تضييع الوقت لقبولها يجعلنا نتساءل عما إذا كان قرار الرفض ينبع من إرادة لبنانية تعبّر عن مصلحة لبنان وعن التوافق السياسي الذي تريده الأطراف السياسية اللبنانية كافة، أم أنه ينبع من إرادة خارجية، إقليمية كانت أم دولية تفرض على لبنان، مدعومة من فريق سياسي في الداخل اللبناني. فإذا كانت هناك جهة سياسية داخلية تؤثر سلباً في القرار السياسي لجهة قبول الهبة الإيرانية، فإن هناك بالمقابل جهة سياسية أخرى تستطيع بدورها لو أرادت أن تحفظ التوازن السياسي لجهة قبول الهبات من دول أخرى. فعندها من سيدفع الثمن؟!

هل وفرت نوعية المساعدات العسكرية التي منحت للبنان في السنوات الماضية، والمقدمة من جهات دولية عدة، القدرة العسكرية الكافية والرادعة التي يحتاجها؟ وهل أن هذه الدول لديها الرغبة الأكيدة في تعزيز القدرة القتالية الجوية والبرية بما فيه الكفاية وتزويد الجيش بالصواريخ النوعية الضرورية التي يحتاجها لمواجهة أي عدوان، أكان من «إسرائيل» أو من قبل المجموعات الإرهابية الضاغطة؟

إن الهبة الإيرانية غايتها تمكين الجيش اللبناني من مواجهة الأعمال الإرهابية التي تزداد شراسة وعنفاً. وهو أحوج ما يكون اليوم إلى هذه المساعدات. لذلك فإن مجلس الوزراء سيكون مدعواً للبت بها إيجاباً وبكل شجاعة من دون التذرع بحجج واهية أو الاختباء وراء قرار مجلس الأمن لعام 2007 الذي يحذّر من تصدير الأسلحة الإيرانية للخارج. فالحديث هنا عن هبة سبق لإيران أن عرضت العديد من المساعدات قبل القرار الدولي من دون أن تلقى التجاوب من الجانب اللبناني على هذه العروض.

آن للبنان أن يتحرر من عقدة الخوف والضغوط والتحذير والتهديد والتلويح بالعقوبات من قبل جهات دولية. لبنان اليوم، متاحة له الفرص لتطوير علاقاته وعلى مختلف الصعد مع إيران بجدية كاملة والخروج من الإطار البروتوكولي الضيق، أسوة بدول المنطقة والجوار التي تطور علاقاتها الثنائية من خلال اللجان الاقتصادية المشتركة والاستفادة من الخبرات الإيرانية في مختلف المجالات، وكسر الجمود والإحجام، والكف عن الحذر والخوف من دون مبرر. فهذا الإحجام ينعكس سلباً على لبنان أكثر من انعكاسه على إيران ويلحق الضرر به أكثر مما يلحقه بإيران.

فكيف نفهم تباطؤ العلاقات الثنائية اللبنانية ـ الإيرانية على رغم أنه يوم 25 نيسان 2012 أقر مجلس الوزراء تشكيل لجنة عليا مشتركة لبنانية ـ إيرانية تؤسس لـ«عهد جديد من التعاون البناء» بين البلدين في مختلف المجالات. هذه اللجنة التي تضم وزارات عدة جرى الموافقة على تشكيلها عام 2010 في عهد حكومة الشيخ سعد الحريري، لكن هذه اللجنة لم توضع موضع التنفيذ بسبب التقصير وخضوع البعض لذهنية رفض أي دعم إيراني لاعتبارات عدة ونكايات سياسية متأصلة في ذهن البعض في الوقت الذي نجد حجم التبادل بين إيران ودول المنطقة يزداد عاماً بعد عام. فعلى رغم الخلاف السياسي بين إيران والإمارات على الجزر الثلاث، فإن هذا لم يمنع حجم التبادل التجاري من الازدياد حيث وصل منذ سنوات إلى 44 مليار درهم وإن تراجع عام 2012 ليصل إلى 25 ملياراً، علماً أن حجم التبادل التجاري بين إيران ودول الخليج بلغ عام 2012 30 مليار دولار.

ومع العراق بلغ حجم التبادل في السنوات القليلة الماضية 6 مليارات دولار ليقفز عام 2013 إلى 12 ملياراً، ومن المتوقع له أن يصل العام المقبل إلى أكثر من 15 مليار دولار.

أما مع أفغانستان فإن حجم التبادل تضاعف عشر مرات خلال السنوات الخمس الماضية ليصل اليوم إلى 5 مليارات دولار.

أما مع سورية وعلى رغم الأوضاع الصعبة التي تشهدها، فإن استثمارات إيران في سورية زادت على ملياري دولار ويجري العمل على رفع حجم التبادل إلى 5 مليارات دولار.

تتطور العلاقات مع دول الجوار الأخرى مثل أرمينيا، وتركمانستان وعمان وتركيا. فحجم التبادل التجاري مع تركيا مثلاً وصل إلى 20 مليار دولار. ويتطلع البلدان إلى زيادة الحجم ليصل إلى 30 مليار دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة، خصوصاً بعد زيارة أردوغان لطهران يوم 28/1/2014 وتوقيعه على وثيقة التعاون بين طهران وأنقرة، وتأكيده ضرورة تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، علماً أن عدد السياح الإيرانيين الذين يزورون تركيا يتجاوز سنوياً المليون سائح.

فماذا عن لبنان واللجنة الاقتصادية العليا المشتركة مع إيران؟! منذ عام 1997 وحتى عام 2007، استقبلت إيران ما يزيد على 54 وفداً لبنانياً رسمياً قاموا بزيارات رسمية إلى إيران وعلى مختلف المستويات: رؤساء جمهورية ومجلس نواب وحكومة ووزراء النقل والأشغال العامة، والاقتصاد، والثقافة، والخارجية، والزراعة والتربية والتعليم العالي، والتنمية الإدارية، والطاقة والمياه، والدفاع، العمل والشؤون الاجتماعية، والصحة بالإضافة إلى زيارات رسمية قامت بها وفود نيابية وروحية وسياسية وبلدية وحزبية، وممثلون عن مؤسسات رسمية لبنانية كالجامعة اللبنانية، ومجلس الإنماء والإعمار والبلديات.

لقد شهدت الفترة الممتدة من عام 1997 وحتى عام 2007 توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين البلدين تناولت قطاعات عدة ذات الاهتمام المشترك كالقطاعات التجارية والصناعية والنفطية والمالية والزراعية والجمركية والمصرفية والنقل والصحة ودعم الاستثمارات المتبادلة والمشتركة، والإنماء والإعمار والتعاون بين غرف التجارة والصناعة لدى البلدين، وأيضاً في مجال التعاون العلمي والتربوي والتقني والأبحاث والتعاونيات والطاقة والمياه، بالإضافة إلى مذكرة تعاون بين وزارتي خارجية البلدين، ومذكرة تفاهم للتعاون الدفاعي بين وزارتي الدفاع في البلدين وتوقيع محضر زيارة تضمن اقتراحات متبادلة لتطوير التعاون الدفاعي والهندسي بين لبنان وإيران.

ونتساءل بعد كل هذه الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، ما الذي نفذناه على الأرض أسوة بدول المنطقة بعد هذه السنوات حيث لم نستطع أن نقفز بحجم التبادل التجاري ليصل إلى مئة مليون دولار؟! فعلى من تقع المسؤولية؟

إن زيارة وزير الدفاع سمير مقبل إلى إيران ستثبت مرة أخرى مدى تجاوب لبنان مع العروض والمساعدات الإيرانية المقترحة. هذه الزيارة عليها أن لا تُصنف من باب رفع العتب، والظهور بمظهر أن لبنان جدي في التعاطي مع الهيئة الإيرانية حتى إذا ما تمت الزيارة يلجأ لبنان مجدداً لطرح الموضوع على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار اللازم، عندها سيتلطى من لا يريد الهبة الإيرانية خلف الإجراءات السياسية القانونية وخلف الذرائع الواهية لبعض المعترضين داخل المجلس، ويكفي أن يعترض أحدهم لتنام الهبة في أدراج الدولة مثلما نام العرض الروسي على يد أحد «المخلصين الغيارى» على أمن ومصلحة لبنان وشعبه.

الوقت ليس وقت التذاكي والمراوغة وتضييع الفرص. إنها فرصة يستطيع بها لبنان أن يستفيد الكثير الكثير من إيران، ويكشف النقاب في ما بعد وبالمقارنة عن مدى نوعية المساعدات التي كان يتلقاها والتي لم تكن كافية لتشكل الحد الأدنى مما يحتاجه فعلياً لمواجهة اعتداءات «إسرائيل» المستمرة، وخطر المنظمات الإرهابية وضرباتها التي تهدده في أمنه واستقراره ووحدة أرضه وسلامة شعبه.

فأي قرار تنتظره طهران من لبنان؟!

عدنان منصور

دقماق يعرض ... (تتمة ص1)

والسؤال اليوم هو هل يرفع الغطاء السياسي الذي لا تزال هناك خلايا نائمة موجودة داخل عرسال، تتظلل به؟!.

وفي جديد ملف «الشيخ» بلال دقماق علمت «البناء» أنه حاول خلال اليومين الماضيين العمل بعيداً عن الأضواء من أجل إبرام صفقة مع قيادة الجيش اللبناني بهدف طي ملف اتهامه بتخزين سلاح لمصلحة «داعش» وأيضاً لضمان عودته إلى لبنان من دون تقديمه للمحاكمة. ولكن قيادة الجيش ردت على محاولات دقماق هذه، بتجاهلها وبتسريع إصدار مذكرة بتوقيفه إلى جانب الشيخ الشهال.

وفي التفاصيل أن دقماق اتصل أمس من رقم خليوي تركي بعدد من الشخصيات الأمنية عارضاً عليهم رغبته بإبرام تسوية حول وضعه بعيداً عن الأضواء، معرباً عن استعداده للمجيء إلى لبنان في حال توافرت له ضمانات أمنية بمقابل تبرعه بتقديم أي ثمن يطلب منه.

وتقول المعلومات إن دقماق يخشى أن تتخلى الاستخبارات التركية عن الاستمرار في استضافته في حال حصلت ضغوط دولية على أنقرة لتسليمه إلى بيروت، خصوصاً في غمرة وجود توقع عن أن تركيا قد تلجأ في المرحلة المنظورة إلى تقديم «ضحايا محروقين» (قيادات تكفيرية) للغرب للدفاع عن نفسها بوجه استمرار شكوكه عن مساندتها للتكفيريين في المنطقة.

وفيات

أشقاؤها: الدكتور جوزف عازار وعائلته
بديع وعائلته
عائلة المرحوم نسيم:
فدوى الحاج وأولاده نظام وسيلفا وريما
وعائلات: عازار، الشنتيري، مجاعص، البعقليني، الحاج، جيوديسللي، سرور، بونسينيوري، سيغيبي، جبر، سنفري، زيدا، وعموم عائلات عينطورة المتن وأنسباؤهم في الوطن والمهجر ينعون إليكم بمزيد من الحزن والأسى فقيدتهم الغالية المأسوف عليها المرحومة

بديعة أسد عازار

(نوال)

المنتقلة إلى رحمته تعالى صباح يوم السبت الواقع فيه الأول من تشرين الثاني 2014 متممة واجباتها الدينية.

احتفل بالصلاة لراحة نفسها الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم أمس الأحد 2 تشرين الثاني 2014 في كنيسة مار نوهره ـ عينطورة المتن.

تقبل التعازي اليوم الاثنين 3 تشرين الثاني 2014 في صالة الكنيسة من الساعة العاشرة صباحاً لغاية الساعة السابعة مساء.

إعلانات رسمية

اعلان
أمانة السجل التجاري في البقاع
عقد إدارة حرة

المؤجر: فيفيان يعقوب نعمه ـ حوش الأمراء بناية موريس رميا صاحبة مؤسسة روميلا للتجارة العامة.

المستأجر: شركة مارك ش.م.م. رقمها/4002075/ ممثلة بمديرها السيد الياس بطرس مارون ـ مقيم في عميق.

الموضوع: المؤسسة التجارية المعروفة باسم مؤسسة روميلا للتجارة العامة سجل تجاري 2014/4800540 بكل عناصرها المادية والمعنوية.

قيمة العقد: 50% من الأرباح السنوية.
تاريخ العقد: 2014/10/21.
تاريخ التسجيل: 2014/10/27.
أمين السجل التجاري في البقاع
سليمان القادري